العرب
الثلاثاء 2019/07/30
السنة 42 العدد 11423

# قطر تخطط للسيطرة على مواقع التواصل الاجتماعي

## مدينة إعلامية في الدوحة لمهاجمة الدول دون ملاحقة

إعلام قطري لا يرى ما في قطر

مقابلة قناة تركية مع مدير مكتب الاتصال الحكومي في قطر الشيخ سيف بن أحمد آل ثاني بخصوص مدينة قطر الإعلامية قال فيها إن المدينة من بنات أفكار الشيخ تميم بن حمد بعد المقاطعة الخليجية لقطر بسبب دورها في دعم الإرهاب، تؤكد الدور المشبوه الذي من المنتظر أن تقوم به المدينة الجديدة وفق مراقبين.

لندن - أكد رئيس مجلس إدارة مدينة قطر الإعلامية، مدير مكتب الاتصال الحكومي في قطر الشيخ سيف بن أحمد آل ثاني في مقابلة مع التلفزيون التركي، أن مشروع مدينة قطر الإعلامية هو من "بنات أفكار" أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الذي أصدر توجيهات للبدء في هذا المشروع في عام 2017، و"قد شرعنا في تنفيذه لأننا كنّا على قناعة أنه كان الوقت المناسب".

ويقصد المسؤول القطري أن المشروع رد على مقاطعة الدول الخليجية لقطر بسبب دورها في دعم الإرهاب.

الشيخ سيف بن أحمد آل ثاني

سنركز في المستقبل على وسائل التواصل

لكن الشيخ سيف استدرك "يجب ألاّ ننظر لهذا المشروع على أنه ردّة فعل بل يجب النظر إليه على أنه خطوة للمُضي قدما".

ولفت إلى أن ما سيميز المدينة الإعلامية هو أنه "لن تكون هناك قيود تحريرية سيكون لدينا قانون أخلاقيات المهنة".

وعن ماهية قانون أخلاقيات المهنة شرح المسؤول القطري "نحن على ثقة بأن وسائل الإعلام التي ستأتي إلى المدينة الإعلامية، هي وسائل إعلام مسؤولة أي ستكون مسؤولة عمّا تقوله وتفعله. لن نضع أي قيود أمام وسائل الإعلام. وقال "دعنا نقول، على سبيل المثال، إن تقريراً صدر عن مؤسسة إعلامية من خارج الدوحة، وإن هذا التقرير آزعج دولة من الدول، لن يكون في إمكان الدولة المعنية ملاحقة صاحب التقرير قانونياً في دولة قطر".

وأبرمت المدينة الإعلامية ما يقارب 33 اتفاقية، خاصة مع مؤسسات إعلامية متخصّصة بالتكنولوجيا.

وقال رئيس مجلس إدارة مدينة قطر الإعلامية،إن المدينة الإعلامية تتكوّن من ثلاث فئات "قنوات تلفزيونية، والمنشورات ووسائل التواصل الاجتماعي".

وأضاف أنه، بالنسبة له شخصيا، فإن "وسائل التواصل الاجتماعي هي وسائل الإعلام الجديدة التي سنركّز عليها في المستقبل. وعلى سبيل المثال، سنقوم بإنشاء استوديوهات صغيرة، بإمكان أي مدوّن أو أيّ من راود التواصل الاجتماعي أن يجد كل ما يحتاجه مجاناً. حيث يمكنه تصوير مقاطع الفيديو الخاصة به على يوتيوب ونشرها، كما يمكنه القيام بأشياء أخرى من هذا القبيل.. بمعنى أننا سنوفر لهم أفضل ما توصلت إليه التكنولوجيا في النطاق الإعلامي مقابل قيام أصحاب النفوذ الإعلامي بإلقاء محاضرات في إحدى جامعاتنا، كجامعة قطر على سبيل المثال، التي لديها قسم إعلامي ضخم، أو مثل حرم جامعة نورث وسترن، وهي جامعة أميركية".

من جانبه، وجّه المعارض القطري خالد الهيل رسالة إلى رئيس مجلس إدارة مدينة قطر سأله فيها "هل يحق لنا كمعارضة قطرية افتتاح قناة تلفزيونية اسمها القطري الحر داخل المدينة الإعلامية بما أنّ المدينة الإعلامية حرّة كما تدّعون".

ويؤكد مراقبون أن تلك المدينة تأتي لتكمل الدور الذي قامت بها الجزيرة في المنطقة العربية، وأنّ الحديث عن حرية التعبير "أمر لا يخص قطر في شيء".

وحذّر إعلاميون من مخططات قطر، خاصة أنّ حال الإعلام العربي بات غاية في السوء، ولا يعبّر عن مهنية ولا يصنع وعيا ولا تثقيفا ولا بناء لشخصية، في ظل حرب وعي بدأت منذ سنوات طويلة.

ولا يتوقّع المراقبون أكثر من مقالات وآراء مخصّصة "لانتقاد" قطر لا تتجاوز الخطوط المرسومة لهم لتشتيت الانتباه، خاصة بعد انكشاف لعبة حرية التعبير التي تلعبها قطر منذ سنوات كثيرة دوليّا.

وكان مركز الدوحة لحرية التعبير أوقف جميع نشاطاته بصورة مفاجئة.

ويأتي إغلاق المركز بهذه الطريقة دون توضيح الأسباب من قبل مديره أو القائمين عليه في بيان رسمي كما هو متعارف عليه في مثل هذه الأوضاع، مناقضا لأهمية المركز التي روّجت لها السلطات القطرية منذ إطلاقه في أكتوبر 2008، بأنه "المركز الدولي الأول من نوعه الذي يتأسس في دولة غير غربية، ويعمل لخدمة حرية الصحافة والتعبير في قطر والشرق الأوسط والعالم".

ويبدو أنّ المركز لم يحقق الغاية المرجوّة منه ولم يترك التأثير المطلوب، رغم تجنيد صحافيين للعمل فيه من دول عربية وأجنبية متعددة.

وأضحى المركز بالنسبة للسلطات مضيعة للمال والجهد والوقت، خصوصا وأنه بعد فترة قصيرة على تأسيسه بدأت المشكلات تتفاقم بين مؤسسيه والمسؤولين القطريين الذي "لم يقبلوا يوما بمركز مستقل له الحرية في التعبير عن مواقفه بعيدا عن أي اعتبارات سياسية"، وفق ما ذكر روبير مينار الذي كان أول مدير له.

وكان هدف المركز الأساسي الترويج لحريّة الصحافة في مختلف أنحاء العالم وتأمين ملاذ للصحافيين المهدّدين. لكنّه من النادر أن غطى أخبار قطر.

وذكرت تقارير سابقة لوزارة الخارجية الأميركية أنّ الصحافة القطرية تمارس الرقابة الذاتية بصورة روتينية، لذلك عمل المركز في بيئة منافية عمليًا لحرية التعبير والصحافة.

وفي يونيو الماضي، فشلت السفارة القطرية في العاصمة الأميركية واشنطن، في الترويج للدوحة بأنها بلد ترعى الصحافة.

ونشرت صحيفة واشنطن بوست الأميركية، تقريرا يتناول استضافة السفارة القطرية في واشنطن، بالتعاون مع صحيفة واشنطن دبلومات الشهرية، حفل عشاء خصص "للاحتفال بأهمية حرية وسائل الإعلام ونزاهتها، على الصعيدين الوطني (الأميركي) والدولي"؛ وتساءلت الصحيفة، كيف شعر الصحافيون أثناء حضورهم حدثا يحتفل بحرية الصحافة يستضيفه بلد لا تقترب فيه الصحافة والسكان عموما من الحرية؟

ووفقا للصحيفة، فإنّ معظم الحضور رفضوا الحديث عن حرية الصحافة في قطر. بل عبّر بعضهم بصراحة عن خشيتهم من الحديث علانية عن هذا الأمر، وهو ما اعتبرته ليا فاتوم كاتبة المقال في واشنطن بوست "أمرا غريبا".

في سياق آخر، يرى متابعون أن الدوحة لا تريد خسارة اللعبة الإعلامية التي "برعت" فيها لفترة مستخدمة في ذلك قناة الجزيرة. ولأن قناة الجزيرة هي الواجهة الإعلامية "الأكثر تأثيرا" لقطر، فقدت بريقها عربيا وهو ما تعكسه نسب المشاهدة، فإن الدوحة بحاجة إلى منع التشتّت ودفع كل جهودها باتجاه استعادة التأثير في الرأي العام العربي لذلك أنشأت مدينة قطر الإعلامية التي ينتظر أن تعاضد جهود قناة الجزيرة.

# «يوتيوبر» مهنة تغري الصحافيين في الصومال

مقديشو - يلجأ شباب صوماليون إلى منصة يوتيوب لنشر الفيديوهات، في محاولة للتغلّب على البطالة وإيجاد مصدر رزق وهم في منازلهم، من دون عناء الذهاب إلى مقرّ عمل.

بل وتداعب بعضهم أحلام الثراء من يوتيوب، بفضل ثورة تكنولوجية باتت تقريبا في متناول الجميع.

يتزاحم الشباب على يوتيوب في الصومال، وعند استخدامك لمنصات التواصل الاجتماعي تفاجئك طلبات للاشتراك في قنوات شباب على يوتيوب، سعيًا إلى جمع أكبر عدد ممكن من المشتركين بالقناة، وتحقيق أعلى عدد ممكن من المشاهدات لمحتواها.

"في هذا العالم تكثر الحيل والأساليب لجني المال، فلا داعي للقلق بعد الآن من أن تكون من دون العمل"، بهذه العبارات تحدث أويس حسن، وهو صحافي ترك عمله الإعلامي، وتحوّل بعد أيام إلى يوتيوبر، أي ينتج وينشر فيديوهات على يوتيوب.

وتبلغ نسبة البطالة، في البلد الواقع بمنطقة القرن الأفريقي (شرقي القارة)، 77 بالمئة، بحسب تقارير.

وتابع حسن أن "منصة يوتيوب باتت واجهة جديدة للشباب لكسب المال وكسر حاجز البطالة، التي تمثّل شبحا يطاردهم يوميًا أينما كانوا".

"كورتا"، وهي قناة أويس على يوتيوب، تتضمن العشرات من الفيديوهات، وأكثر من ثلاثة آلاف مشترك، وقرابة خمسة آلاف مشاهدة.

ويتطرّق معظم محتواها إلى الحياة الاجتماعية والعمل الصحافي، بجانب أفلام وثائقية وقصص مثيرة.

في زاوية صغيرة بمنزله، يعكف أويس يوميا على كمبيوتره المحمول، ليتصفح أكثر من مئة موقع، بحثًا عن فيديوهات تتضمن مقالب مضحكة، وأخرى تحتوي على مشاهد وثائقية.

عامة، يبحث أويس عن كل ما يهم المشتركين بقناته، على أمل تحقيق أعلى نسبة مشاهدة ممكنة، لرفع مردوده المالي إلى آلاف الدولارات مقابل إعلانات تظهر في فيديوهاته، كلما زادت نسبة مشاهدتها.

تتضمن معظم قنوات الصوماليين محتوى ذا صبغة مضحكة وأغان وموسيقى صومالية، ولقاءات مع كوميديين صوماليين مقابل المال.

أويس نور، صحافي يمتلك قناة، قال إن "شروط المنصة قد تمنع نشر مقاطع سبق وأن نُشرت في قناة ما أو تحمل شارة جهة أخرى، وهو ما يدفع كل يوتيوبر إلى البحث عن مواد خاصة، ربما تتشابه لقطات، لكنها مختلفة تماما من حيث المصدر والمعلومات التي تحتويها".

وأضاف أويس أن طريقة اختيار موضوع الفيديو هي التي تحدد أحيانا نسبة المشاهدة، حيث ينخدع معظم المشاهدين بمقطع جذّاب، ثم يكتشفون أن الموضوع يختلف تماما عن الفيديو، وهي الوسيلة الأكثر استخداما لجذب مشاهدين.

**10**

**آلاف قناة على يوتيوب لصوماليين داخل وخارج البلد العربي، معظمهم شباب**

وأوضح أن فيديوهاته تهتم بمواضيع تتعلق بالحياة الاجتماعية، حيث تعالج أحيانا مشاكل قبلية وأخرى عائلية شائكة، وتجد انعكاسات إيجابية بين المتابعين، بصرف النظر عن المقالب المضحكة التي يهتم بها المتابعون بشدة.

وتابع "يعمل معي فريق ينزل إلى الميدان، ويسجل تقارير مشوقة تهم جميع فئات المجتمع، لتلبية احتياجات المشتركين، وهو ما يزيد من عددهم".

ويبلغ عدد المشتركين بقناة أويس "إتال ميديا" أكثر من عشرين ألفا، وهي تضم المئات من الفيديوهات، وحققت نحو مليون مشاهدة خلال عام.

وتُنتج جميع الفيديوهات على تلك القنوات باللغة الصومالية.

ويواجه "اليوتيوبر" الصومالي تحديات عديدة، منها أنه لا يتوفر لدى البنوك في الصومال رقم حساب المصرفي الدولي، وهو ضروري لتحصيل مقابل الإعلانات على القناة.

ويلجأ "اليوتيوبر" إلى بنوك خارجية، عبر حسابات صوماليين مغتربين، وهو ما قال بعضهم إنه يهدد إنتاج المحتوى، في ظل غياب الثقة بالوكلاء (وسطاء مقابل عمولة) في الخارج.

وبحسب تقدير غير رسمي، توجد أكثر من عشرة آلاف قناة على يوتيوب لصوماليين داخل وخارج البلد العربي، معظمهم شباب، في بلد يمثّل فيه الشباب 60 بالمئة من عدد سكانه، البالغ حوالي 12 مليون نسمة.

يوتيوب أسلم من تغطية الحروب

# الصحافة تطارد الأشباح

طاهر علوان
كاتب عراقي
مقيم في لندن

تنشر الصحافة العربية بين الحين والآخر أخبارا وإحصائيات موثوقة عن مستويات الفساد التي تضرب غالبية الدول العربية.

لا يكاد تجمع أو مظاهرة في عاصمة أو مدينة عربية يقام من دون مناداة بمحاربة الفساد والفاسدين.

تحول الفساد في أغلب الدول العربية إلى غول هائل يتغذّى من ميزانيات تلك الدول ويمد أذرعه الأخطبوطية إلى مختلف مفاصل الدولة مستحوذا على المناصب وممتصا ميزانيات المشاريع التنموية والاستثمارية. الصحافة تتحدث عن ذلك علانية وتظهر دولا عربية وهي تقبع في مقدمة الدول الأكثر فسادا في العالم.

إحصاءات ومعلومات ومقالات يقرأها المسؤولون فلا تحرك فيهم شعرة ويمرون عليها خفافا وكأنها لا تعنيهم أو إنها تقع في بلدان أخرى.

الصحافة تقوم بدورها، ويعلم القائمون عليها أبعاد ذلك الدور وتلك المسؤولية ولكن في حدود.

كلما خاضت الصحافة في هذه القصة طالبها رعاة الفساد بالدليل وبالوثائق وإلا عُدّ ذلك ضربا من التشهير الذي يحاسب عليه القانون وعندها ترتدع الصحيفة ويتراجع الصحافي.

أما إذا تجرّأت الصحيفة والصحافي وقاما بنشر أيّ وثيقة فساد فسوف يتهمون بتسريب وثائق رسمية يحاسب عليها القانون.

القانون على سبيل المثال لم يحاسب الصحيفة التي نشرت تسريبات سفير المملكة المتحدة في واشنطن، برقياته وتقاريره التي قيّم فيها سلبيا إدارة الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، على الرغم من أن التسريبات كادت تتسبب بأزمة دبلوماسية بين البلدين إلا أنها انتهت باستقالة السفير من منصبه.

**الصحافة تقوم بدورها، ويعلم القائمون عليها أبعاد ذلك الدور وتلك المسؤولية ولكن في حدود**

في العراق مثلا وحيث يفتك الفساد طولا وعرضا بكل مفاصل الدولة العراقية تقريبا، تقرأ في صحيفة خبرا عن الفساد يقول: صرح مصدر مسؤول أو مسؤول حكومي رفض الكشف عن اسمه عن قائمة أسماء مسؤولين متهمين بقضايا فساد من دون أن يفصح عن أسمائهم، وأنهم سوف يحالون إلى القضاء قريبا ولكنه لم يحدد متى سوف يتم ذلك.

هذا مثال بسيط من أمثلة لا تعدّ ولا تحصى، فملاحقة الفساد في هذه الحالة تشبه ملاحقة الأشباح، من شبه المستحيل الكشف عن من هم الفاسدون، ما أسماؤهم وما هي مناصبهم وما هي الاتهامات الموجّهة إليهم؟

منذ العام 2003 وحتى اليوم ظلت القصة نفسها تتكرر، توجد ملفات فساد، تم الكشف عن ملفات فساد، توجد شبهات فساد، مع التكتّم على ماهية تلك الملفات والشبهات ومن هم المتهمون.

وإذا كان منطقيا أن يتم التكتم على الأسماء لضرورات التحقيق، فهل يعقل عاقل أن يستمر التحقيق لخمس أو عشر سنوات دون نتيجة؟

ذلك واقع الحال ولهذا تجد الصحافة والصحافيون في حيرة من أمرهم، فهم يشاهدون ويسمعون بشكل مستمر مظاهر الفساد ويسمعون عن صفقات الفساد ويشاهدون المتاجرة بالمناصب وقصص المشاريع الوهمية، ولكنهم يجدون أنفسهم عاجزين عن الخوض في تلك المتاهة الهائلة أو صندوق باندورا المحشو بالأسرار.

قبل مدة احتدم الجدال بين صحافي عراقي وأحد البرلمانيين، الصحافي طرح أسئلة على البرلماني لم تعجبه، فاستشاط البرلماني غضبا وهدّد وتوعّد وصولا إلى المقاضاة العشائرية.

وإذا انتقلنا إلى عمل البرلمانيين فالصحافة كانت تنقل وعلى مدى سنوات خلت تصريحات عن فتح ملفات فساد وملاحقة حيتان فساد، لكن لا ملفا تم فتحه ولا حوتا ولا حتى سمكة صغيرة تم اصطيادها، وبقيت الصحافة غارقة في حيرتها تتوقع أشباحا متلبسين بالفساد ومن الصعب العسير الإمساك بأي منهم.

لا شك أننا سوف نلامس في هذه الحالة نوع من الصحافة الاستقصائية المعطلة التي وظيفتها الأساسية هي تعقب (أشباح) الفساد ومطاردتها وكشف حقيقتها وذلك في ظل تشريعات صارمة تحمي تلك الصحافة والصحافيين.